

Distr.: General  
19 September 2014  
Arabic  
Original: English



## بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٢٧٠، المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط":

"يعيد مجلس الأمن تأكيد أهمية صون اتفاق فض الاشتباك بين القوات المبرم بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية عام ١٩٧٤. ويشدد المجلس على أنه رغم التحديات الأمنية الأخيرة وقيام قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بنقل معظم أفرادها بصفة مؤقتة عبر خط 'ألفا'، يجب على كلا الطرفين أن يظلا ملتزمين بأحكام اتفاق فض الاشتباك وأن يتقيدا تماما بوقف إطلاق النار والفصل بين القوات. ويحث المجلس أيضا كلا الطرفين على مواصلة تقديم الدعم إلى القوة خلال هذه الفترة التي تشتد فيها التهديدات الأمنية، وعلى توفير سبل المرور الآمن للقوة ولفريق مراقبي الجولان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وإعادة تمويهما عند الطلب.

"ويعيد مجلس الأمن أيضا تأكيد دعمه غير المشروط لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك كما يعيد تأكيد أهمية الإبقاء على القوة كعامل من العوامل الحيوية لإحلال السلام واستتباب الأمن في الشرق الأوسط. ويلاحظ المجلس بقلق تدهور الحالة الأمنية في منطقة عمليات القوة بسبب التراع السوري المتواصل والأنشطة التي تقوم بها عدة أطراف مسلحة غير حكومية، من ضمنها جبهة النصرة، وخطر ذلك على اتفاق فض الاشتباك وعلى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة العاملين هناك. ويعترف المجلس، في هذا الصدد، بضرورة بذل جهود لتعديل وضع القوة بمرونة للتقليل إلى أدنى حد ممكن من احتمال تعرض أفراد الأمم المتحدة للخطر أثناء مواصلة القوة تنفيذ ولايتها، مع التشديد على أن الغاية النهائية هي



عودة حفظة السلام إلى مواقعهم في منطقة عمليات القوة في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية.

”ويدين مجلس الأمن الأعمال العدائية التي تعرض لها مؤخرا حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة في منطقة عمليات القوة على يد الجماعات الإرهابية التي حدّد المجلس أسماءها والأطراف المسلحة غير الحكومية، ويشدد على أنه ما من مبرر على الإطلاق لشن تلك الهجمات على حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة واحتجازهم. ويشعر المجلس بالقلق العميق من أن إطلاق النار على مقربة من مواقع الأمم المتحدة ومخيماتها يزيد أيضا بدرجة كبيرة من الخطر الذي يتهدد أفراد الأمم المتحدة. ولهذا، فإن المجلس يطالب بمغادرة جميع الأطراف الأخرى غير قوة مراقبة فض الاشتباك لجميع مواقع القوة ومعبر القنيطرة، وإعادة مركبات حفظة السلام وأسلحتهم ومعداتهم الأخرى. ويكرر المجلس التأكيد على وجوب احترام ولاية القوة وحيادها وعملياتها وسلامتها وأمنها. ويهيب المجلس بجميع الأطراف أن تسمح للقوة بالعمل بحرية، وأن تكفل الأمن التام لأفرادها والتنفيذ الكامل لاتفاق عام ١٩٧٤.

”ويشيد مجلس الأمن بحفظة السلام التابعين لقوة مراقبة فض الاشتباك وفريق مراقبي الجولان التابع لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة لما أبدوه من شجاعة في مواجهة التهديدات والتحديات في منطقة العمليات، ويعرب عن تقديره للبلدان المساهمة بقوات. ويشير المجلس إلى أهمية الحفاظ على قوام القوة ومواردها الدفاعية عند المستوى اللازم للاضطلاع بولايتها الهامة والحفاظ على قدراتها في مجال الرد السريع ومكافحة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وهي قدرات ثبت أنه لا غنى عنها في مواجهة بيئة أمنية متغيرة.

”ويحث مجلس الأمن الدول الأعضاء ذات النفوذ على أن تقنع الأطراف المسلحة غير الحكومية الناشطة في تلك المنطقة بضرورة العمل فورا على وقف جميع الأنشطة التي تعرض للخطر حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الميدان وتعيقهم عن أداء واجباتهم على النحو الذي اقتضاه مجلس الأمن. ويذكّر مجلس الأمن بالتزام الدول الأعضاء بكفالة محاكمة كل من يشارك في تمويل الأعمال الإرهابية أو تخطيطها أو إعدادها أو ارتكابها أو في دعم الأعمال الإرهابية ويشير إلى أهمية هذا الالتزام فيما يتعلق بالأعمال الإرهابية الموجهة ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يطلععه، في غضون ٣٠ يوماً، على آخر المستجدات المتعلقة بالخطوات اللازمة للحفاظ على قدرة قوة مراقبة فض الاشتباك على الاضطلاع بولايتها، بما في ذلك الخيارات المتاحة لرصد وقف إطلاق النار والفصل بين القوات حتى في الظروف التي تحد فيها الأوضاع الأمنية من قدرة القوة على العمل بكامل طاقتها في منطقة الفصل والمنطقة المحدودة السلاح في الجانب برافو، وأن يواصل إطلاع المجلس على السبل التي يمكنه من خلالها دعم مواصلة هذه المهمة الحيوية.“